

ليبنتز وسؤال ميتافيزيقا العالم

مونييس بخضرة،

جامعة تلمسان.

في مطلع مقاله ما بعد الطبيعة، يقول ليبنتز: "إن فيزياعنا لم تعد فيزياء ديكارتية، إنها أكثر ديكارتية من فيزياء ديكارت، إنها أكثر من أي وقت مضى". و يقول أيضا " إنني تعودت أن أصف فلسفة ديكارت بأنها غرفة انتظار الحقيقة و أنه من الصعب أن نتابع التقدم بمعزل عنها، لكننا نحرم أنفسنا الحقيقة إذا توقفنا عند هذا الحد". (ليبنتز، ج. 2004: 14)

من هذا التيار الكبير والفلسفة في قمة ازدهارها، انطلق ليبنتز مهتما بالمسائل العلمية في وقت مبكر من حياته. ففي سن الخامسة عشرة من عمره، بدأ يولي أهمية كبيرة للأراء العلمية لكبار العلماء المحدثين، من أمثال ليوناردو ديفنشي وبيكون وغاليلي وديكارت.

هذا الأخير ظهرت تأثيراته على فلسفة ليبنتز بكل وضوح، خاصة في جانبها الميتافيزيقي، وبالتحديد ما يتعلق بمسألة الوجود الإلهي والأدلة الدالة على وجوده، وهذا برغم محاولات المتعددة التي أظهرها ليبنتز، في التحرر من فلسفة ديكارت التي تبيّنت، في إنتقاداته المتزامنة للكثير من المواضيع التي خاضها ديكارت في فلسفته، أهمها أخطاء تقديرات فيزياء ديكارت، على الصعيد العلمي الصرف، بالإضافة إلى تقويمه للأخطاء الكثيرة التي وقع فيها الديكارتيون في مسائل ميتافيزيقاهم، في هذا الشأن يقول ليبنتز: " ومن المناسب أن نلاحظ أن الاستعمال السيئ للأفكار، يؤدي إلى الوقوع في أخطاء كثيرة، ذلك أننا عندما نعقل شيئا ما، فإننا نعتقد أن لدينا فكرة عن ذلك الشيء. وذلك هو الأساس الذي بنى عليه بعض الفلاسفة القدماء والمحدثين الدليل على وجود الله، وهو دليل يشوبه النقص إلى حد كبير. فهم يقولون يجب أن تكون لدي فكرة عن الله، أو عن كائن كامل لأنني أفكر فيه، ولا يمكن التكفير من دون أفكار. بيد أن فكرة ذلك الكائن الكامل تتضمن سائر الكمالات، والوجود هو واحد من تلك الكمالات، وبالتالي فالله موجود.

لكن بما أننا نفكر أحيانا في أوهام مستحيلة الحدوث، كأن نفكر مثلا في الدرجة القصوى للسرعة، أو في أعظم الأعداد، أو في النقاء المحارية بقاعدتها أو أساسها، فإن ذلك الاستدلال غير كاف" (ليبنتز، ج. 2004: 44). ولم يتوقف عند هذا الحد، بل حاول أن ينتقد أعمالهم في شتى المواضيع الأخرى بما حققه من اكتشافات علمية جديدة، حاول أن يثبت بها هفواتهم، والذي ساعده في ذلك ذكاه الحاد في الإحاطة بمبادئ العلوم المختلفة.

وكما هو معروف من أن عصر ليبنتز، كان قد شهد نزعات علمية جعلت منه يقف عند كل ما تم اكتشافه فيها، خاصة منها الفيزيائية والميكانيكية، معتمدا في ذلك على الرياضيات التي نبغ فيها متأثرا بأستاذه إهرارد فيغل، لما يمتاز به هذا العلم من صرامة ويقين قل نظيرهما في العلوم الأخرى.

هي روح جديدة، بدأت تسري في عقول العصر الحديث، روح جعلت من ليبنتز أحد أبناء هذا العصر ينظر إلى الفلسفة نظرة رياضية، على أن مواضعها تحكمها علاقات رياضية دقيقة، الأمر الذي جعله يفسر العالم تفسيراً آليا، معتقدا أن ظواهره

الطبيعية لا يمكن دراستها وفهمها إلا عن طريق فهم عللها المادية، وفهم أشكالها المختلفة كالحركة والشكل والوزن. (Boutroux, B. 1956: 05)

هذا الاعتقاد، جعله يتطابق مع المفهوم الديكارتي للعالم المادي، دون أن يمنعه من أن يحدث انقلاب علمي على فيزياء ديكارت وعلى نزعة الميكانيكية الشهيرة، وفي هذا الشأن يقول ليبنتز: "ولهذا السبب وغيره، أحكم بأنه لا سبيل إلى اعتبار الأجسام جواهر، إن لم يكن فيها سوى الإمتداد"، قاصداً من ذلك عدم اعتبار خاصية الامتداد بمفردها كافية في تشكل جواهر الأجسام المادية، كون أن مفاهيم الامتداد تتطوي على أشياء خيالية، ولا يمكنها أن تشكل جوهر الأجسام بمعناها الميتافيزيقي كما ذهب إليه أفلاطون سابقاً، وفي هذا السياق يقول: "بيد أنني أعتقد، لكي نستعيد الخيط الهادي في تأملاتنا، أن من سيتأمل طبيعة الجواهر، سيجد أن طبيعة الجسم، لا تكمن كلها في مجرد الامتداد". (ليبنتز، ج. 2004: 107).

وهنا تبدو إشارة واضحة إلى ديكارت وأتباعه، على أن مفهوم الامتداد الذي هو مفهوم هندسي محض، لا يخلو - بدوره - من الأشياء الخيالية، ورغم أن ليبنتز لم يوضح طبيعة تلك الأشياء، إلا أنه يغالي في دحض فكرة الامتداد على النحو التالي:
أولاً: لأن الامتداد لا يكفي لتعليل السكون، أو مقاومة الحركة، اللذين هما من خواص الأجسام.

ثانياً: لأن الامتداد لا يمكن أن يكون جوهر، نظراً لخضوع هذا المفهوم للتجزئة، مما يدل أنه مفهوم قائم على ذاته أو على غيره.

وبهذه الصياغات التي وردت في مذهبه علم الطبيعة، أراد أن يصحح النظرية الديكارتيّة المتعلقة ببقاء كمية الحركة، صياغات افتتح بها ليبنتز مرحلة نظرية الجواهر الفرد، التي كانت بمثابة قاعدة لنسقه الفلسفي، جمع فيه بين العلم والميتافيزيقا، وبين الشكل الخارجي والقوة الروحية الداخلية، التي يتشكل منها العالم.

فاكتشاف أبعاد المادة الثلاثة - طول وعرض وعمق - كان في نظر ليبنتز ضرورة من ضروريات الثورة العلمية، التي بدأت تحدث داخل العلم ذاته، والتي أيضاً بدأت تغير النظريات التقليدية للعالم. معتبراً أن عناصر الأجسام المادية المشكلة للعالم الطبيعي، هي في الأساس أشكال هندسية التي تتبأ بها ديكارت قبله، من دون أن يتأثر بما توصل إليه كبار العلماء الذين سبقوه، كليوناردو ديفنشي وغاليلي. بل اهتدى إلى حقائق الهندسة المادية من ملاحظاته الشهيرة لقطعة شمع العسل ومدى تغير جزئياتها المادية، المتأثرة بالعوامل الخارجية من حرارة وبرودة وغيرهما. الأمر الذي جعل ليبنتز يؤمن بأن معرفة قوانين الطبيعة، لا تتاح بدقة إلا عن طريق توظيف لغة الرياضيات.

وما دامت الطبيعة في نظر ليبنتز، تظهر لنا في بساطة فلأنها تسلك دائماً أيسر المسالك لتحقيق غاياتها ولتكمّل بنائها، جعلت منه يستنتج أن العالم يتجه إلى ما هو أفضل وأكمل، عندها لا يصبح ثمة مجال عن خواص خفية للمادة، وحتى ما يتعلق بالصور الجوهريّة للمادة الطبيعية.

لقد مثل هذا التصور الجديد لمفهوم المادة، نقلة نوعية في تاريخ العلم، مقارنة لما قدمه سلفه في هذا الشأن، وعلى الخصوص رينه ديكارت. ويكمن ذلك التصور في إضفاء أهمية المعرفة الرياضية بشقيها (التحليل و الهندسة).

بيد أن مفهوم الامتداد الهندسي، الذي كان في صلب نظرية ديكارت حول العالم، كان في نظر ليبنتز غير كاف في الإحاطة بجواهر الأجسام رغم بساطته، بل لا بد

من أن نبحث عن عنصر آخر يكون أكثر ارتباطا بطبيعة المادة، قد أهملته فيزياء ديكارت قبله، والذي حدده في عنصر القوة.

يقول ليبنتز: "بيد أن هذه القوة هي شيء مختلف عن الحجم والشكل والحركة، ومن ثم نستطيع أن نحكم بأن كل ما هو متخيل في الجسم لا يكمن في مجرد الامتداد و تحولاته، كما كان يعتقد فلاسفتنا المحدثون". (ليبنتز، ج. 2004: 123).

ذلك هو الإقرار الضمني من جانب ليبنتز باشتراكه في الإرث الغاليلي - الديكارتي - وما عرفه من قصور معرفي، جعله يبحث عن خواص خفية في المادة، التي أدت به إلى الاقتناع بأن هناك حقائق ميتافيزيقية أكثر منها هندسية، تتحكم في عناصر الطبيعة، يقول ليبنتز: " لو كانت القوانين الطبيعية تتعلق بالهندسة وحدها، دون ما بعد الطبيعة، لكانت الظواهر على غير ما هي عليه ... بل إنني وجدت أنه يمكن البرهنة على العديد من حوادث الطبيعة بشكل مزدوج: باعتبار العلة الفاعلة من جهة، و باعتبار العلة الغائية من جهة أخرى، مع اللجوء على سبيل المثال، إلى القرار الإلهي، القاضي بأن يفعل فعله بأيسر الطرق، و أدقها كما بينت ذلك في مكان آخر، مغللا قوانين انعكاس الضوء وانكساره". (ليبنتز، ج. 2004: 133)، والتي تتعلق ببعض الصور والطبائع التي لا تتجزأ باعتبارها عللا للظواهر الطبيعية أكثر من تعلقها بالكتلة المادية أو الامتداد (Boutroux, B. 1956: 42)

إن هذه الحقيقة التي توصل إليها ليبنتز، جعلته يؤمن بعجز الرياضيات على كشف حقيقة العالم، وعن تفسير طبيعة المادة وعن أسباب حركتها و عللها الأولى، و التي جعلت منه في نفس الوقت يبحث عنها في دروب الميتافيزيقا.

أما عجز الميكانيكا على تفسير طبيعة المادة، قد أرجعه ليبنتز إلى اقتصارها على تفسير شكل المادة من الخارج دون تمكنها من الغوص في طبيعتها الداخلية. في هذا الشأن يقول ليبنتز: " وهكذا لم يعد العالم آلة، كما كان يريده ديكارت و هوبز، بل إن كل شيء فيه أصبح قوة و حياة و روحا و فكرا و رغبة، إن الآلة هي ما نراه، لكننا لا نرى سوى ظاهر الأشياء". (ليبنتز، ج. 2004: 124).

وإذا كانت إبستومولوجيا البداهة الديكارتية، تقتضي أن ننظر إلى العالم باعتباره واحدا و منسجما، توجد الحياة والحركة في كل جزء منه، وإلى الطبيعة باعتبارها بناء رياضيا وميكانيكيا فحسب. سيفسر فعلا القول بوجود نوع من الثبات والاطراد في الطبيعة، وفي نظر ليبنتز، أن إصرار ديكارت على هذا الخطأ هو الذي قاده إلى وهم وحدة الطبيعة، الذي أعماه عن مشاهدة ثرائها وتنوعها، لأن ميدان الهندسة والميكانيكا لا يتجاوز حدود الظواهر الطبيعية الجزئية، والتي لم يفلح ديكارت على تفسيرها تقسيرا ملائما وكاملا، نظرا لاستبعاده لمفهوم القوة من فيزيائته، الذي هو بالفعل أقرب إلى ماهية الأجسام وأكثر واقعية من مفهوم الحركة الذي تثبت به ديكارت. ويرى ليبنتز، أن ملاحظة الحوادث اليومية تؤدي إلى إقرار بوجود نوع من النظام والاطراد في الطبيعة، إلا أن القوانين العامة التي تحكم الكون تستعصي على فهم البشر لها بسهولة، وقد توجي لبعض إلى أن الصدفة والفوضى يحكمان نظام الكون، وهذا الوهم في نظر ليبنتز، لم يسلم منه حتى بعض الفلاسفة الديكارتيين وعلى رأسهم مالبرانش.

فالثناء والتنوع الذي يميز الطبيعة، يحطم النظرة الأحادية للعالم، وهذا التنوع الذي يحكم العالم يظهر في تنوع الكائنات والصور والقوانين التي أنكرها الديكارتيون ووجودها المتنوع، وهو ما كشف عن هشاشة مزاعم العلم الديكارتية، الذي لم يكن كما أراد صاحبه أن يقوم على أرض صلبة لا رخوة.

إن الامتداد الهندسي الذي يحكم الطبيعة ، لا يخلو بدوره من شيء ميتافيزيقي الذي جعله يؤمن بتعدد الاعتبارات التي تمنع الامتداد، من أن يشكل بمفرده جوهر الأجسام و هي على التوالي:

لقد اعتبر ليبنتز أن الامتداد غير قادر على تفسير ظاهرة السكون أو مقاومة الحركة اللذين هما من خواص المادة والقوة كما رأينا سابقا.

إن الامتداد ، لا يمكن أن يكون في كل الأحوال جوهرًا كما اعتقد ديكرت، لأن الامتداد ليس بفكرة متميزة، بل فكرة قابلة إلى أن تتحل إلى أجزاء منفصلة التي تمنعه أن يكون جوهرًا ، أو عناصر أولية نستطيع من خلالها معرفة ما إذا كانت مكتفية بذاتها أم لا . فخواص الجوهر الذي أتى به ليبنتز يمتاز بالفعل، وهو ما يتطلب حضور عنصر القوة الفيزيائية فيه.

إن دراسة الظواهر الفيزيائية، تؤدي إلى الإقرار بوجود القوة باعتبارها عنصرا محايا للمادة، وهذا يعني أن الذي يتم الاحتفاظ به في الوجود هو عنصر القوة وليس كمية الحركة كما يزعم الديكرتيون.

وقد عزا ليبنتز خطأ القانون الديكرتي الشهير، القائل أن الله يحفظ دائما كمية الحركة نفسها في العالم، إلى اعتقادهم، أن ما يقال على الحركة أو السرعة المضاعفة بمقدار الجسم المتحرك، يقال كذلك على القوة المحركة، يقول ليبنتز: " إذا كان لدينا جسمان متساويان تماما و متمثلان وسرعتهما واحدة، لكنها مكتسبة في أحدهما بفعل اصطدام تعرض له، وفي الآخر بفعل السقوط لزمان محدد، فهل نقول إن قوتيهما متساويتان، إن من يقول ذلك هو كمن يقول أن رجلا أصبح أكثر غنى بالمال، بمجرد أنه أنفق وقتا أطول لتحصيله" (ليبنتز، ج. 2004: 119).

وهنا يعلل ليبنتز سبب استبداله للقانون القائل بكمية الحركة بقانون بقاء كمية القوة، على النحو الآتي:

1- لأن قانون بقاء كمية القوة أكثر انسجاما مع ما يقتضيه العقل، وهذا لا يعني أن قانون ليبنتز ضروري من الناحية الرياضية كماً، وأن نقيضه خلف، بل لأنه يحقق الانسجام مع الحكمة الإلهية، القاضية بضرورة الحفاظ على نظام العالم واستقراره، لأنه يحافظ على العلاقة القائمة بين العلة والمعلول.

2- لأن القانون الديكرتي لا يتسم بالواقعية. فعندما نتأمل ظواهر الطبيعة نجد أن التجربة فيها تثبت استحالة الحركة الأزلية. وإذا كان القانون الديكرتي يعبر عن كمية الحركة بحاصل السرعة مضاعفة بمقدار الجسم المتحرك (mv)، فإن قانون ليبنتز هو على العكس، إذ يعبر عن القوة من خلال المفعول الذي بمقدورها أن تحدثه، من حيث أن مفعولها المتوقع هو عبارة عن صعود الجسم إلى ارتفاع معين، و أن الارتفاع يتناسب مع مربع السرعة وفقا لقانون (mv^2) ، وهذا يعني أن القوة تقاس بمقدار مفعولها الذي ينتج عنها.

وليبنتز لم يتوقف عند هذا الحد، بل استمر فيه مستنتجا من قانون بقاء القوة، قانونا آخر هو قانون كمية الارتقاء *la conservation de la quantité de progrès* على افتراض، أن القوة ثابتة في الحركة المطلقة، ثابتة كذلك في الحركة النسبية.

إن عدم استقرار الحسابات الرياضية والميكانيكية على كشف أصل المادة، هو ما دعا ليبنتز إلى نحت مفهوم جديد أكثر ميتافيزيقيا وهو الجوهر الفرد أو المونادة، التي

هي بمثابة الواقع الأصلي، أو العنصر المؤسس لما نسميه العالم، بكل ما تحمله هذه التسمية من معنى.

زيادة على هذا التباين حول طبيعة الأجسام، هناك أيضا تباين آخر حدد العلاقة بينهما بشكل واضح، وبالضبط حول مسألة الخلق الإلهي: فهل الله خلق العالم و الأشياء بعدما فكر في إمكانية وجودها، أم أن كل ما يخطر ببال الله يصبح واقعا، بحيث لا يجوز بين ملكة فهمه و إرادته؟ وكيف يمكن أن نتصور حرية الله؟ وهل بوسع الإنسان استيعاب قرارات الله أم أن عقله يبقى من طيبة مغايرة لطبيعة عقل الله وحكمته؟.

لقد أعطى ديكرت تصوره حول القدرة الإلهية، من الصعوبة بمكان تصورها بعكس ما اعتقده ليبنتز، فديكرت رأى في استحالة أن يتصور الإنسان الطبيعة الحقّة لله انطلاقا من عالم المخلوقات، بسبب عجز ملكة الفهم البشري المتناهية عن ذلك، لذلك يبقى عاجزا عن فهم أسباب الخلق، فقطل يكفيه معرفة أن الله حر في خلقه، وهو على كل شيء قدير. فما هو في متناول الفهم البشري هو الممكنات فقط، والمتمثلة في ما خلقه الله من عوالم، ومن هذا الموقع يرد ليبنتز على هذا الزعم قائلا " حين يريد الله خلق شيء ما، فليس بوسعه أن يخلق ذلك الشيء بمفرده من دون أن تكون له حرية اختيار". (ليبنتز، ج. 2006: 61)، فالتنوع ضروري، إذا لوجود الأشياء في الكون، كما أنه ضروري كي يمارس الله حريته وتتوافر له إمكانية الاختيار بين أوضاع مختلفة.

إذا، كيف يفسر ليبنتز مسألة الخلق؟ يقول: قبل أن توجد الأشياء في هذا العالم بالفعل، فإنها وجدت بما هي ممكنات ضمن اللامتناهيات التي تزخر بها ملكة فهم الله. فالله خلق مخلوقاته جملة هذه الممكنات، والممكن هو فكرة في بعدها الإطلاقي، ولله فكرة عما يمكنه أن يخلق كما أن له فكرة عما لن يخلقه.

ثمّة فروقات يصنفها ليبنتز بين الممكنات المحضة وممكنات الواقع، فممكنت الواقع لا تحدث إلا ما تحمله من خير الذي تتضمنه، وهي الممكنات التي وصلت إلى درجة التحقق الفعلي. أما الجواهر و الحقائق الأزلية، فهي كلها متماكنة بحسب ليبنتز، بما أنها تتضمن إمكانيات التحقق.

ليبنتز في اتصاله مع الديكارتيين لم يتوقف عند هذا الحد، بل ذهب إلى النظر في مصدر أصول ميتافيزيقا العالم، وكل مل يدخل في تركيب الفيزياء الطبيعية، بعدما رفض صراحة الفصل الذي أقره ديكرت بين مبادئ الميتافيزيقا التي يتمكن منها العقل، وحقائق اللاهوت التي تنتجها العقيدة، لأن الفصل بين حقائق هي فوق العقل و أخرى في متناوله، يؤدي حتما إلى الإيمانية والظنون (ليبنتز، ج. 2006: 69)، هي علاقة قد فصلها ليبنتز في مقالة في الميتافيزيقا، بغية بيان مسألة الترابط العضوي بين القضايا الفيزيائية ومسائل الميتافيزيقا واللاهوت، التي انتهت إلى عدم قدرة الفصل بين تصوراتنا عن الله، وعن تلك التي نحصلها عن العلم الفيزيائي والرياضي، كما تبطل معارضة العقل للعقيدة، لأنها غير ممكنة.

لذلك يندرج نقد ليبنتز لأفكار ديكرت المتعلقة بالألوهية، وعلى خصوص لوضعه جوهرين مختلفين، جوهر مادي وجوهر روحي غير قابلين على جمعهما في صناعة العالم على حد تعبير سبينوزا. علما أن جوهر هو كل ما هو متقوم بذاته.

إن تفسير العالم في العصر الحديث، غدى من أولويات الفيزياء والرياضيات، التي تصفه على أساس التجريد الرياضي المعروف، بما أنه يتميز باللانهاية والانفتاح، الذي لا

زال العلم يتقف آثاره إلى حد اللحظة، وقد لعب فيزيائيو العصر الدور الهام في هذا التوجه العلمي العام.

هؤلاء يذكرهم ليبنتز بأسمائهم، ويثني على اكتشافاتهم الفريدة قائلاً "لا يسعنا إلا أن ننثي على هؤلاء الأعلام في تفسيرهم الظواهر تفسيراً ميكانيكياً خاصاً بالطبيعة، وإن في معارضة هذا التفسير لعباً شبيهاً بذلك الذي يفي ثقل الهواء، وعدة اكتشافات أخرى حققها زماننا. ولكن لن نتحمل أن يعمد محدثونا سعياً منهم إلى تجميل الفيزياء، إلى تحطيم الميتافيزيقا وأن يقبلوا الأخلاق واللاهوت، وهو أمر يبدو أن بعض آرائهم تؤدي إليها.

ذلك أننا عندما نقول إن حقائق الهندسة والأخلاق الأزليتين، وتبعاً لذلك قواعد العدل والخير والجمال، هي نتائج لاختيار حر أو اعتباطي لإرادة الله، فإننا نرفع بذلك عن حكمته وعدله بل ملكة فهمه وإرادته، ولا نبقى إلا على قدرة مفترطة يصدر عنها كل شيء، الأجدر بها أن تدعى طبيعة من أن تدعى إلهاً" (ليبنتز، ج. 2006: 74).

تبين مقالة في الميتافيزيقا، أن الاعتبارات التي نكونها عن الله لا يمكن فصلها، بأي جهة من الجهات، عن الاعتبارات التي نطورها في مجال العلم الرياضي والفيزيائي، لهذا قد تضمن نص هذه المقالة، نقد ليبنتز لمجمل فكر ديكرت، وعلى وجه الخصوص لأرائه الفيزيائية، ككمية الحركة وطبيعة الامتداد الفيزيائية، وعلاقة الجوهر المادي بالجوهر الروحي.

وخلاصة القول، أن انطلاقة ليبنتز في فيزيائه ليس إلا عمل صادق على رفع الأخطاء المتراكمة في فيزياء سابقه، خاصة منها التي وضعها ديكرت، لمدى خطورة تبعاتها اللاهوتية والميتافيزيقية، فلا غرورة أن يوضح ليبنتز، أن التفسير الميكانيكي الذي قال به الديكارتيون مناقض لدلالة الخلق والخلقة.

المصادر والمراجع:

- 1 - ليبنتز، جورج فيلهالم. (2004). مقال في ما بعد الطبيعة، ترجمة البكاي ولد عبد المالك، دار الثقافة للنشر والتوزيع القاهرة .
- 2 - ليبنتز، جورج فيلهالم. (2006). مقالة في الميتافيزيقا، ترجمة الطاهر بن قيزة، ط1. المنظمة العربية للترجمة بيروت .
3. Boutroux, Emile. (1956). la Monadologie, Librairie Delagrave, Paris, 1956.